عدالة توزيع الدخول والنمو الاقتصادي - الحالة الليبية نموذجاً - للفترة 1980- 2015

Justice distribution of income and economic growth - Libyan case as sample - Dearing 1980-2015

د.يوسف يخلف مسعود*
د.سامي عمر ساسي**

الخلاصة:

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى وجود عدالة في توزيع الدخول في الاقتصاد الليبي من عدمها، وأثر عدم العدالة في توزيع الدخول إن وجد على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمعروف باسم "ARDL" خلال الفترة 1980-2015، في الأجلين الطويل والقصير. وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، أمّا في الأجل القصير. فقد أظهرت نتائج التحليل وجود ارتباط موجب الأثر بين الناتج المحلي الإجمالي ومعامل "Gini" للسنتين السابقتين والسنوات الثلاثة السابقة من جهة، وأظهرت أن قيمة متوسط معامل "Gini" تساوي 0.031، وهذه النتيجة تشير إلى عدم وجود تفاوت في الدخل بالاقتصاد الليبي.

مقدمة ومشكلة الدراسة:

إن العدالة في توزيع الدخل، تعد من أسمى أهداف أي اقتصاد يسعى إلى تحقيق رفاه حقيقي بين أفراد مواطنيه. فالكثير من حالات عدم الرضا والسخط الاجتماعي ينشأ نتيجة التفاوت غير المبرر بين المواطنين داخل البلد الواحد، لذلك

*- أستاذ مساعد بعلم الاقتصاد Dr.yusef@yahoo.com
**- محاضر بعلم الاقتصاد salahsasi67@yahoo.com

اهتمت الكثير من البحوث في العقود الأخيرة بالبحث عن هذه المشكلة ومحاولة معرفة أسبابها وكيفية التخلص منها.

ويعد "Kuzents" أول من حاول قياس العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي من خلال بحث نشره عام 1955، وذلك على الرغم من محدودية البيانات المتوفرة، إلا أنه تمكن من جمع بيانات عن ثلاث دول متقدمة ولفترة زمنية امتدت لـ 25 عاماً، وتمكن من إثبات صحة هذه الفرضية بدراسة تجريبية تقدم بها عام 1963، استطاع من خلالها: أولاً: تحديد العوامل التي تعمل على زيادة التفاوت في توزيع الدخل في مجموعتين: المجموعة الأولى تسعى إلى تركيز المدخرات لدى فئات الدخل المرتفع بسبب ارتفاع أصولها الدخلية. والمجموعة الثانية تنسب إلى الهيكل الصناعي، إذ تحركت الدول المتقدمة من الزراعة إلى الصناعة. ومن الملاحظ أن متوسط دخل الفرد ثم التفاوت في توزيع الدخل في الريف، أقل مما هو عليه في الحضر. ثانياً: تحديد العوامل التي تحدد اتساع التفاوت في توزيع الدخل، كنظام الضرائب، والإعانات والخدمات العامة. ويصل "Kuzents" من خلال هذه الدراسة إلى استنتاج مفاده: أن العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، تأخذ شكل مقلوب الحرف"U"، أي أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضا في المرحلة الأولى من عملية النمو الاقتصادي، ثم تزداد حدته حتى يبلغ أقصى مدى له مع زيادة معدلات النمو، ثم يستقر، وبعدها يأخذ بالتقلص في مراحل متقدمة من النمو الاقتصادي (أبوحامد، 2003; كبداني،2013).

مما تقدم تتلخص مشكلة الدراسة في أن عدم العدالة في توزيع الدخل لا يتوقف أثره على أصحاب الدخول المتدنية فقط، بل يمتد أثره إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي، الأمر الذي يجعل من هذا

التفاوت أو عدم العدالة مشكلة معقدة تعصف باقتصاد الدولة وتحد من قدرته على النمو والازدهار.

فرضية الدراسة:

1- تفترض الدراسة إن الشكل العام للتفاوت في الدخول داخل الاقتصاد الليبي مع النمو الاقتصادي تأخذ شكل مقلوب حرف "U" كما افترض "Kuzents".

2- تفترض الدراسة إن عدم العدالة في توزيع الدخول بالاقتصاد الليبي يؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التأكد من عدم وجود تفاوت في توزيع الدخول داخل الاقتصاد الليبي. وتهدف أيضاً للتحقق من أثر التفاوت في توزيع الدخول (إن وجد) على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم على نمو الاقتصاد الليبي.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة الزمنية للفترة الممتدة من 1980 إلى 2015م، أما الحدود المكانية فتركز هذه الدراسة على الاقتصاد الليبي كحدود مكانية لها.

منهجية الدراسة:

تتخذ هذه الدراسة من المنهج التحليلي الكمي أداة لها من أجل اختبار فرضيات الدراسة، وذلك عبر استخدام أدوات الاقتصاد القياسي المتمثلة في اختبارات جذور الوحدة "Unit root tests"، ومن ثم تقدير العلاقة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المعروف باسم "ARDL" في الأجلين القصير والطويل.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من كونها تناقش موضوع يهتم بالعنصر البشري، ألا وهو الحد من تفاوت الدخل أو العدالة في توزيع الدخل، الأمر الذي لو أمكن التعرف عليه والتعامل معه لجعل من العنصر البشري عنصراً فاعلاً في الجسد الاقتصادي بالدولة. فالحرص على الرفاه والعدالة بين العنصر البشري من شأنه أن يساهم بشكل فاعل في التنمية البشرية والتي بدورها تعد أداة مهمة وفاعلة في زيادة الدخل القومي ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي بالدولة محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

إن التفاوت والعدالة في توزيع الدخل قد تم تناولها في الكثير من الدراسات، حيث أظهرت دراسة "Kuzents" أن تفاوت الدخل يرجع إلى تركز الإدخارات لدى فئات الدخل المرتفع بسبب ارتفاع أصولها الدخلية، وتحول الدول المتقدمة من الزراعة إلى الصناعة (Kuzents, 1963). وأفصحت دراسة "Pauket" التي أجريت على 56 دولة، أن توزيع الدخل تأخذ بالانخفاض مع زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وأن التفاوت الكبير في توزيع الدخل في الدول النامية إنما يعود إلى الحصة العالية لمستلمي الدخل الأعلى والذي لا يتجاوز 5% من السكان (Pauket, 1973). وأظهرت دراسة "Adelman" التي أنجزت في لفترة 1957-1968، على 43 دولة نامية، والتي اعتمدت على ثلاثة متغيرات داخلية تقيس عدالة توزيع الدخول وعدد من المتغيرات الخارجية تأييد لفرضية "Kuznets" (Adelman. et al., 1971). ومن جهة أخرى أيدت دراسة "Ahluwalia" التي أجريت على عينة من 60 دولة منها 40 دولة نامية و14 دولة متقدمة و6 دول اشتراكية للفترة 1960-1969، لفرضية "Kuznets"، إذ أن النسبة العالية من النمو الاقتصادي لها تأثير

إيجابي على المساواة النسبية لمساهمته في زيادة حصة الدخل للفئات الدنيا من السكان (Ahluwalia, 1976). وفي سنة 1988، أجرى "Ahluwalia" دراسة أخرى على نفس الموضوع بعد إضافة بيانات جديدة على الدراسة السابقة، ووسع حجم العينة التي بلغت 95 دولة، منها 68 دولة نامية، و21 دولة متقدمة ورأسمالية، و6 دول اشتراكية، وقد استخدمت أسلوب "Panel Data"، وأظهرت أيضاً أن هناك قبولاً لفرضية "Kuznets"، باستثناء حصة الدخل الأعلى 20% من السكان، وهذا ما يعني أن منافع النمو لم تصل إلى الفئات الفقيرة في المجتمع، على الرغم من زيادة معدلات نموها الاقتصادي (Campano et al., 1988).

أمّا فيما يخص العوامل التي تحد من اتساع التفاوت في توزيع الدخل، فترى الكثير من الدراسات أن هناك عوامل قد تساعد في الحد من اتساع التفاوت في توزيع الدخل، حيث أشار "Kuzents" إلى أن النظام الضريبي، والإعانات والخدمات العامة، تساعد في الحد من التفاوت في توزيع الدخول (Kuzent, 1963). وأكد "Inyong" على أن إعادة توزيع الدخل من خلال زيادة ضريبة الدخل يقلل دائماً من عدم المساواة في الدخل، وبالإمكان تخفيض التفاوت في الدخل عن طريق فرض ضريبة على الدخول المرتفعة في حال أن الاقتصاد مستقر، ولكن لا يمكن أن يتم تخفيض الضرائب في مرحلة مبكرة من التنمية الاقتصادية (Inyong, 2008). ويرى "Been-Lon" عدم المساواة في الدخل يتمثل في معدل ضريبة رأس المال ومعدل نمو الاقتصاد (Been-Lon et al., 2005). من جهة أخرى يرى البعض أن رأس المال البشري ومؤشرات النمو الاقتصادي تعد الأسباب الرئيسية في تفاوت الدخول، وبالإمكان عن طريقها إعادة ضبط تفاوت الدخول، حيث أظهرت نتائج دراسة "Inyong" أن من عوامل تفاوت الدخل هي كفاءة رأس المال البشري وخلفية

التعليم، وللحد من التفاوت في الدخل لا ينبغي السعي فقط لتحسين الجوانب الاجتماعية فقط، ولكن أيضاً دعم النمو بالمدى الطويل والعمل على النظر في سياسات إعادة التوزيع من خلال الضرائب، وتعزيز تكافؤ الفرص في الحصول على توعية التعليم (Cingano, 2014). وفي نفس السياق بينت دراسة "Pauket" أن التعرف على التفاوت في توزيع الدخل يعود إلى المدخرات (كمتغير داخلي)، وعدد من مؤشرات النمو الاقتصادي (كمتغيرات خارجية)، وبالتعامل مع هذه العوامل يمكن الحد من التفاوت في توزيع الدخول (Pauket, 1973). ويرى "Akliwalia" أن استخدم متغير التفاوت في توزيع الدخول كمتغير داخلي معبر عنها بثلاثة متغيرات وهي حصة الدخل الأدنى 40%، والمتوسط 40%، والدخل الأهلي 20% من السكان، وأما النمو الاقتصادي كمتغير خارجي يعبر عنه بثلاثة متغيرات وهي: نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى متغيرات أخرى (Ahluwalia, 1976). ويؤكد البنك الدولي على تطبيق سياسات تنموية شاملة وتدخل الحكومة في الوقت المناسب، واستقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتحقيق معدلات مرتفعة من التطور في مجال التعليم والتدريب، واتباع سياسات تشجيعية لتعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية، أدى هذا إلى رفع معدلات نموها الاقتصادي مع تحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل (World Bank, 2000).

إلا أن العديد من الدراسات الأخرى تركز على أن تراكم رأس المال البشري، يعد هو مفتاح الحل للحد من مشكلة تفاوت الدخول، حيث وجدت دراسة على أمريكا اللاتينية أن تراكم رأس المال البشري يعد عاملاً أساسياً لتحقيق النمو من خلال الإنفاق الحكومي على تعليم الفقراء، وتظهر في هذه الحالة عدالة توزيع الدخول (بيردسال، 1997). وأثبتت دراسة "Tabassum" التي أجريت على 69 بلداً من

البلدان النامية خلال الفترة 1962–2003، أن الائتمان والاستثمار ورأس المال البشري، والانفتاح على التجارة والتعليم العالي، والإنفاق الحكومي، هي أهم العوامل التي تساعد في الحد من التفاوت في الدخل (Tabassum, 2004). وعلى نفس الغرار يؤكد "Nasfi" ما توصلت إليه "Tabassum"، حيث أوضح في دراسة طبقها على الاقتصاد التونسي للفترة 1984–2011، أن النمو وانفتاح التبادل الاقتصادي، يشكل العوامل المشددة من عدم مساواة الدخل وأن هذه الآثار تزداد مع العملية المتسارعة لتحرير التجارة في البلاد. ومع ذلك يبدو أن رأس المال البشري والتنمية المالية قد ساهمت في التخفيف من هذه الحدة (Nasfi et al., 2014). ويرى "Minghai" في دراسة أجراها على الاقتصاد الصيني للفترة 1988–2007، أن أسباب عدم العدالة في توزيع الدخل القومي هو النمو المطرد للرأس المال المادي، وتباطؤ معدل نمو رأس المال البشري، ومعدل النمو السلبي للعمالة الخام هي أبرز أسباب انخفاض حصة العامل من الناتج المحلي الإجمالي (Minghai, et al., 2009). وأوصى "Hyuntak" في دراسة له أنه للحد من عدم المساواة في الدخل، على الحكومات أن تعتمد على سياسات مختلفة، وتعد واحدة من أكثر السياسات المناسبة هي زيادة الإنفاق الحكومي في الرعاية الاجتماعية، وتكمن الفكرة في إعادة توزيع الموارد من الأغنياء إلى الفقراء من خلال التدخل الحكومي. وهناك سياسة أخرى بالإمكان أن تقلل في تفاوت الدخل، وهي زيادة حجم الموارد الاقتصادية من خلال تعزيز النمو الاقتصادي، لأن الموارد الاقتصادية الكبيرة يمكن أن توفر المزيد من الموارد للفقراء. وبالتالي تقلل التفاوت في الدخل، ومثال على الفكرة الثانية كوريا الجنوبية. كما هو مبين تاريخها من 1960 إلى 1980 (Hyuntak, et al., 2008). وأظهرت دراسة "John" إن نفس المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي تؤثر

أيضاً على نمو الدخل الحقيقي للفقراء وهذا يعني أن هناك عدداً قليلاً نسبياً من المتغيرات التي تؤثر في توزيع الدخل بشكل مستقل (John, et al., 1998)

وتشير العديد من الدراسات إلى أن هناك أسباب أخرى قد ينسب لها التفاوت في الدخل، والتي بالتعامل معها قد تساعد من الحد في تفاوت الدخول، وأبرز العوامل التي تناولتها تلك الدراسات تكمن في الدراسات التالي، حيث وجد "الجزار" أن الفساد المالي والتفاوت في توزيع الدخول، يترتب عليه انتشار عدم الاستقرار في الدولة وآثار ضخمة تمس البنيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي (حجازي الجزار، 2013)، وعلى نفس الصعيد بين "Kwabena" في دراسة له أجريت على دول أفريقية واستخدم أسلوب "Dynamic Panel data" أن زيادة الفساد يرتبط بعلاقة طردية مع الزيادة في تفاوت الدخل (Kwabena, 2002). وأظهرت دراسة أجريت بإقليم الجنوب بالأردن على عينة قوامها 203 أسرة من بين 660 أسرة تم اختيارها بطريقة عشوائية على إحدى عشرة قرية تابعة للإقليم الجنوبي بالأردن، أن الفارق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة في الدخل قد يكون مرده جزئياً إلى الفارق بينها في نوع العمل وليس في معدل العمل (التشغيل) أولاً، وفي حيازة الممتلكات ثانياً، وفي الرواتب التقاعدية ثالثاً (دوخي الحنيطي، 2004)، ووافقت دراسة على الاقتصاد المصري للفترة 1970-1978، على ذلك وأثبتت أن هناك تفاوتاً كبيراً في توزيع الدخل بين الريف والحضر وهذا ما توصل إليه "Kuzents" في دراسته (أمينة أحمد عز الدين، 1983& ;Kuzents, 1963). ويضيف "Hasanovet" أن سياسات التعليم وسوق العمل مهمة في تعزيز النمو، وتحسين مكاسب الدخل للفقراء (Hasanovet al., 2011). وأضاف "Donghyun" على ذلك، أن استمرار تطور التنمية المالية تساهم في الحد من زيادة عدم المساواة الدخل. وكذلك التعليم والقانون

يزيد من فاعلية الحد من التفاوت في الدخل (Donghyun, et al., 2015). وعلى صعيد أخرى يؤكد "Ho-Yin" في دراسة أجراها على الاقتصاد الكوري للفترة 1980–2002، أنه ليس هناك أي دليل تجريبي لدعم وجود أي علاقة في المدى الطويل بين التضخم وتوزيع الدخل (Ho-Yin, et al., 2011). أما "César" فيشير في دراسة له على 100 دولة للفترة 1960–2000، واستخدم أسلوب "Panel data" انخفاض التفاوت في الدخل مع ارتفاع نوعية وكمية البنية التحتية للدولة، خاصة في دول أمريكا اللاتينية (César, et al., 2005). ويرجح "Montek" أن النمو السكاني العالي الذي يركز على التفاوت توزع الدخل وبضبطه يمكن الحد من هذه المشكلة، (Montek, 1976).

شد انتباه الكثير من الدراسات طبيعة العلاقة بين الدخل والنمو، حيث توصل "Kuzents." من خلال دراسة له إلى استنتاج مفاده أن العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي تأخذ شكل مقلوب للحرف الانجليزي"U"، أي أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في المرحلة الأولى من عملية النمو الاقتصادي، ثم تزداد حدته حتى يبلغ أقصى مدى له مع زيادة معدلات النمو، ثم يستقر، وبعدها يأخذ بالتقلص في مراحل متقدمة من النمو الاقتصادي (Kuzents, 1963)، وأيد كل من "Adelman" و "Tuomas" و"James" و"HAFEEZ" في دراساتهم فرضية "Kuznets" (Adelman, et al., 1971; Tuomas, 2007; HAFEEZ, et al., 2008;& James, 2002). وكذلك خلصت دراسة العيسوي على الاقتصاد المصري من 1952–1976، إلى أن العلاقة بين النمو والعدالة في توزيع الدخل لم تكن ذات طبيعة واحدة خلال فترة الدراسة (العيسوي، 1993).

وترى العديد من الدراسات أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل طردية، حيث بينت دراسة المشهداني على الاقتصاد الجزائري للفترة 1974–1994، وجود علاقة إيجابية بين تقليل التفاوت في توزيع الدخول وتحقيق النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الجزئي، والعكس على مستوى الاقتصاد الكلي (عبد الغني المشهداني، 2002). وأفصحت دراسة "Delbianco" أجريت على 20 دولة من دول أمريكيا اللاتينية ودول الكاريبي للفترة 1980–2010 توصلت هذه الدراسة إلى أن التفاوت في الدخل في الدول الغنية يرتبط بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي (Delbianco, et al., 2014). وفي دراسة "Siddhartha" على الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1976–2010م، لبحث تأثير الحد من عدم المساواة في الدخل من خلال السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي والحد من عدم المساواة في الدخل بين الأسر ذات الدخل المنخفض والأسر ذات الدخل المتوسط أدى إلى تحسن النمو الاقتصادي (Siddhartha, et al., 2015). وخلصت دراسة "خير الدين" على الاقتصاد المصري للفترة 1990–2005، واعتبرت الدراسة أن خفض معدلات الفقر من الأهداف الرئيسة للتنمية الاقتصادية الذي يتطلب اتباع مزيج قوي من سياسات النمو والتوزيع الخاصة بكل دولة. فالدول التي مزجت بين تحقيق نمو سريع وتحسين نمط توزيع الدخل كانت الأسرع في خفض معدلات الفقر. (خيرالدين والليثي، 2006). وأشارت دراسة "أبو حامد" التي أجريت على 90 دولة من الدول النامية ذات الدخل المتوسط والمنخفض، أن النمو الاقتصادي يساهم في تحسين دخول ذوي الدخول المتوسطة من السكان، ولا يساهم في تحسين ذوي الدخول المخفضة (أبو حامد، 2003). وأثبتت دراسة الغفير والتي أجريت على الاقتصاد العراقي حول وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل يتناسب طردياً مع نمو القطاع الخاص (الغفير،

2002). ويجد "Karen" أن عدم المساواة في الدخل له تأثيراً إيجابياً في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ويوضح أن الزيادة في عدم المساواة في الدخل تؤدي إلى سوء الأداء المالي لجميع البلدان (Karen, 2014). ووجدت دراسة "Amparo" التي أجريت على أقاليم مختلفة في العالم واستخدم أسلوب "Panel data" أثر طردي للتفاوت في الدخول (للدول ذات الدخول المرتفعة) وتفاوت رأس المال البشري على النمو الاقتصادي (Amparo, 2007). وبينت دراسة "Jun" و"Montek" و "Mohsen" أن معدل النمو الاقتصادي المحلي بالصين وإيران له تأثير إيجابي (Jun, et al., 2013; Montek, 1976; John, et al., 1998; Mohsen, et al., 2015).

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل عكسية حسب ما ترى العديد من الدراسات، حيث أظهرت دراسة أجريت على ألمانيا وأمريكا واليابان وبريطانيا والأرجنتين وبلغاريا وفنزويلا وكوريا الجنوبية وبنغلاديش واندونيسيا للفترة 1980–2010، إن عدم العدالة في توزيع الدخل له أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي وذلك من خلال نموذج التأثيرات العشوائية. أمّا نموذج التأثيرات الثابتة أوضح أن النمو الاقتصادي له أثراً سلبياً في توزيع الدخل في دول العينة (مصطفى البطران، 2013). وأكدت دراسة في منطقة الشرق الأوسط للفترة 1985– 2009 أن عدم المساواة في الدخل يقلل النمو الاقتصادي وزيادة الفقر في المنطقة (Mthuli, et al., 2013). وفي دراسة أجريت على دول منظمة التعاون الاقتصادي لفترة 30 سنة أشار التحليل الاقتصادي القياسي أن عدم المساواة في الدخل له تأثيراً سلبياً وذات دلالة إحصائية في النمو اللاحق (Cingano, 2014). وعلى نفس الصعيد في دراسة لعينة من الدول الإفريقية الواقعة جنوباً بالصحراء الكبرى للفترة 1986–1997.

وجدت أن مستويات عدم المساواة تؤثر سلباً على آفاق النمو على المدى المتوسط (Philip, 2003). أفصحت دراسة "Stephen" عن وجود علاقة سلبية بين عدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي لعينة من الدول المتقدمة (Stephen, 2001).

وأظهر الكثير من البُحَاث في العديد من الدول أن عدم المساواة في الدخل له تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي في حالة كل من المملكة المتحدة و بالولايات المتحدة الأمريكية وتونس وكوريا ومصر (Fuad al., 2011; Karen, 2014; Ugo, 1999; Nasf al., 2014; Ho-Yin, et al., 2011; Delbianco, et al., 2014; Sutirtha, et al., 2013; & Rafael, et al., 2001 و أمينة عزالدين، 1983).

وبين الغفير في دراسته على الاقتصاد العراقي وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل يتناسب عكسياً مع توسع القطاع العام (الغفير، 2002). وخلص "Shatakshee" بالرغم من أن التغيرات في توزيع الدخل لها تأثيراً سلبياً على الفقراء، إلا أن النمو الاقتصادي السريع بالهند أدى إلى انخفاض كبير في الفقر (Shatakshee, 2004). أظهرت نتائج دراسة"Siddhartha" أن سياسة الضريبية على النمو الاقتصادي أدت إلى انخفاض النمو الاقتصادي بين الأسر ذات الدخول المتوسطة والعالية (Siddhartha, et al., 2015). ويرجح"Tabassum" إلى أن النقص في سوق الائتمان بالبلدان النامية ذات الدخل المنخفض هو سبب سلبية العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي (Tabassum, 2004). أمّا "Klaus" فيعزو ذلك إلى البيئة الاجتماعية والسياسية، حيث تكافؤ الفرص هي أقل وضوحاً بكثير مما هي عليه في الاقتصادات المتقدمة (Klaus, et al., 2014). ويشير "Kwabena" إلى أن الفساد يخفض من النمو الاقتصادي بشكل مباشر وبشكل غير مباشر عن طريق التخفيض في استثمار رأس المال الطبيعي. عليه، الفساد يؤدي إلى انخفاض النمو وزيادة التفاوت في الدخل (Kwabena, 2002). ويؤكد "Ye" إن

اتباع أسلوب معامل جيني على الاقتصاد الصيني، تشير إلى أن عدم المساواة في الدخل له تأثيراً سلبياً على معدل النمو الاقتصادي في حالة الظروف الاقتصادية الصينية (Ye, 2012) وعلى نمو الاقتصاد الياباني (Masako, 2014).

توصلت دراسة "كبداني" إلى أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر لم تساعد على تحسين توزيع الدخل بالقدر الكافي، وإن كان هذا التحسن المسجل يعتد به مقارنة بالدول العربية الأخرى. (كبداني سيدي أحمد، 2013)، ولم تجد "Stefan" الدراسة أي علاقة بين مساواة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي (Stefan, 2012). وفي دراسة لـ"Michal"على أكثر من 70 دولة خلال الفترة 1960– 2005، أظهرت أنه لا يوجد تأثير ذو أهمية إحصائية لتفاوت الدخل على النمو الاقتصادي (Michał,2013). وعلى نفس الغرار أظهرت دراسة "السيد" أن نمط النمو الاقتصادي في مصر لم يؤدي إلى انخفاض حدة التفاوت في توزيع الدخل (السيد، 2015). وأكد "Klaus" في دراسة له أن في الاقتصادات المتقدمة لم يتم الحصول على علاقة ارتباط معنوية إحصائياً بين النمو ولا مساواة توزيع الدخل (Klaus, et al., 2014).

وفي سياق آخر نجد أن هناك الكثير من الدراسات انتقدت فرضية "Kuznets" التي اعتمدت عليها جل الدراسات السابقة التي تناولت مشكلة أثر تفاوت الدخول على النمو الاقتصادي. حيث ترى دراسة "فرالسوا" أن النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل لا يتعارضان، ويكون ذلك من خلال أثر النظام الضريبي، والدعم وتخصيص الائتمان وإعادة توزيع الأصول على كل من النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل. ومن ثم تظهر في هذه الدراسة عدم صحة فرضية "Kuznets" (بورجونيون، 2005). وتوصلت دراسة "George" إلى أن العلاقة بين عدم العدالة

والنمو الاقتصادي تعتبر قوية وحساسة لمصادر النمو، ولكنها شككت في نتائج دراسة "Kuznets" بالنسبة إلى عدالة توزيع الدخل. (George, 1995). تعرضت فرضية "Kuznets" لانتقادات من قبل الاقتصادي "Saith, 1983" حول دقة البيانات المعتمدة، خصوصاً في اختيار عينة الدراسة التي تكونت من دول نامية وأخرى متقدمة تختلف من حيث النهج الرأسمالي والاشتراكي (Ahluwalia, 1976). وفي دراسة أجريت على الاقتصاد الصيني للفترة 1980-2002، واستخدمت افتراض "Kuznets" للتحقق من العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي بالصين. إلا أن نتائج هذه الدراسة شككت في انطباق افتراض"Kuznets" حول العلاقة بيت التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي (Xiaochuan, 2005).

ومن جهة أخرى تعرض أسلوب معامل "GiNi" لانتقادات هو الآخر، حيث يرى "يوسف" أنه لا توجد نظرية للنمو الاقتصادي، أو نموذج للتنمية الاقتصادية في الفكر التقليدي أو الفكر الحديث، يربط بين مصادر النمو وعدالة توزيع الدخل، حيث رأت دراسته أن معامل جيني لا يعكس إلا العدالة فقط في توزيع الدخل (يوسف، 2012). وفي المقابل أشادت بعض الدراسات بمعامل جيني من هذه الدراسات، منها دراسة على لاكسمبروج ،التي أوضحت أن معامل جيني يمكن أن يساعد على تحديد أثر عدم مساواة الدخل على النمو (Sarah, 2003). وأكدت دراسة "Octavian" التي استخدم فيها معامل جيني على اقتصاد أمريكا الجنوبية لفترة امتدت عقدين 1970 -1980، أن معدلات نمو الدخل ليس له أي تأثير على التغيرات في عدم مساواة الدخل (Octavian, et al., 1998).

وصف النموذج القياسي:

يتكون النموذج القياسي الخاص بالدراسة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع (GDP)، ومن ست متغيرات مستقلة وهي معامل "Gini" ويرمز له بالرمز (GI)، وإجمالي الاستهلاك النهائي بالاقتصاد الليبي (C)، والتراكم الرأسمالي (S)، والإيرادات العامة للدولة (TR) و إجمالي سكان ليبيا (P) وإجمالي الإنفاق العام للدولة(TE). وتم التعبير عن المعادلة على النحو التالي (زينب السيد، 2015):

$$GDP = F(GI, TC, S, TR, P, TE, \mu) \quad (1)$$

$$\sum GDP = \alpha_0 + \alpha_1 \sum GI + \alpha_2 \sum TC + \alpha_3 \sum S + \alpha_4 \sum TR + \alpha_5 \sum P + \alpha_6 \sum TE + \mu \quad (2)$$

تحليل النموذج القياسي:

بداية قبل الخوض في تحليل النموذج القياسي، سوف نقوم بالتحقق من مدى انطباق افتراض "Kuznets" على الاقتصاد الليبي، وذلك بهدف اختبار الفرض الأول للدراسة، والشكل التالي يوضح أن العلاقة بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعامل جيني، والتي يفترض أنها تأخذ مقلوب حرف "U".

وتم احتساب معامل "Gini" وفقاً للمعادلة التالية:

$$Gini = 1 - \left(\frac{1}{10000} \sum_{i=1}^{n} P_i \left(L_i + L_{i-1}\right)\right) \quad (3)$$

حيث "P" يمثل التوزيع النسبي المتراكم للسكان أو أصحاب الدخل، بينما "L" يمثل التوزيع النسبي المتراكم للإنفاق أو الدخل. وتتراوح قيمة معامل "Gini" طبقاً للمعادلة السابقة بين الصفر (في حال عدم المساواة) والواحد الصحيح أو 100% (في حال التفاوت المطلق). (دوخي الحنيطي، 2005).

شكل (1) يوضح العلاقة بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعاملات "Gini" للفترة 1980-2015

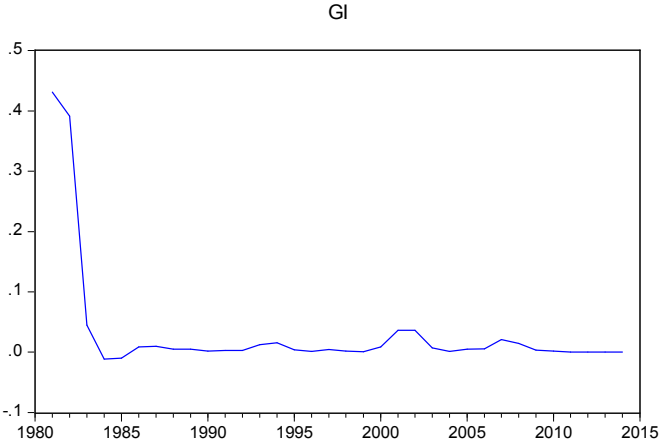

من الشكل (1) يتضح أن العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل في مراحل النمو الاقتصاد الليبي للفترة 1980-2015م، تأخذ معكوس حرف "U"، وبالاعتماد على السلسلة الزمنية لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعاملات "Gini" خلال الفترة الزمنية محل الدراسة والتي من خلالها ظهر الشكل (1)، تبين أن شكل العلاقة بينهما لا تأخذ معكوس حرف "U"، كما افترض "Kuznets" وبذلك أتثبت هذه الدراسة عدم انطباق دورة "Kuznets" في شكل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا ومعامل "Gini" باعتباره أحد مقاييس العدالة في توزيع الدخل. وأظهرت قيمة متوسط معامل "Gini" للاقتصاد مقدارها 0.031.

اختبارات جذر الوحدة:

قصد التحقق من مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع الدراسة من عدمه، تم تطبيق اختباري ديكي فلر المعدل (ADF) و فيليبس وبيرون (PP). والحصول على النتائج الموضحة بالجدولين (1) و(2).

جدول (1) نتائج اختبار ديكي فلر المعدل (ADF)

Variables	Level		1st difference		2st difference	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
GDP*	-2.969638$^{0.0507}$	-3.217133$^{0.1023}$	-14.65997$^{0.0000}$	-2.670894$^{0.2553}$	-10.48782$^{0.0000}$	-10.73503$^{0.0000}$
GI	-38.74173$^{0.0001}$	-36.79520$^{0.0000}$	-	-	-	-
TC	0.197641$^{0.9684}$	-3.236939$^{0.0939}$	-8.938168$^{0.0000}$	-4.821687$^{0.0029}$	-	-
S	-0.696785$^{0.8317}$	-3.155096$^{0.1100}$	-13.15658$^{0.0000}$	-14.76489$^{0.0000}$	-	-
TR**	-2.736217$^{0.0811}$	-2.733278$^{0.2322}$	-10.87710$^{0.0000}$	-3.214552$^{0.1043}$	-5.142354$^{0.0004}$	-5.515756$^{0.0009}$
P	-2.634251$^{0.0959}$	-2.176073$^{0.4866}$	-3.474495$^{0.0150}$	-3.917634$^{0.0221}$	-	-
TE	2.378577$^{0.9999}$	3.711712$^{1.0000}$	2.226312$^{0.9999}$	-3.532523$^{0.0551}$	-3.514178$^{0.0157}$	-4.309149$^{0.0115}$

*استقر عند الفرق السابع عشر.

**استقر عند الفرق الخامس.

جدول (2) نتائج اختبار فيلبس بيرون (P-PT)

Variables	Level		1st difference	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
GDP	-0.588855$^{0.8605}$	-3.705794$^{0.0352}$	-13.60124$^{0.0000}$	-13.87915$^{0.0000}$
GI	-21.12717$^{0.0001}$	-19.39398$^{0.0000}$	-	-
TC	0.140300$^{0.9644}$	-3.236939$^{0.0939}$	-9.425290$^{0.0000}$	-12.41506$^{0.0000}$
S	-1.672771$^{0.4359}$	-2.953918$^{0.1591}$	-11.54027$^{0.0000}$	-13.47113$^{0.0000}$
TR	-1.813989$^{0.3678}$	-3.972104$^{0.0192}$	-11.25561$^{0.0000}$	-11.08410$^{0.0000}$
P	-2.101864$^{0.2452}$	-1.293900$^{0.8730}$	-3.455162$^{0.0157}$	-3.940250$^{0.0210}$
TE	-0.258406$^{0.9212}$	-2.649050$^{0.2626}$	-11.97741$^{0.0000}$	-15.05456$^{0.0000}$

كشفت النتائج التي تم الحصول عليها من خلال اختبار ديكي فلر المعدل (ADF) والموضحة بالجدول (1)، أن جميع متغيرات الدراسة لم تكن ساكنة عند مستوياتها الأصلية، عدا متغير معامل جيني (Gi) الذي استقر في المستوى، أمّا باقي

المتغيرات، فقد استقر بعضها عند الفرق الأول، والبعض استقر عند الفرق الخامس، وبعضها الآخر استقر عند الفرق السابع عشر.

ولغرض التأكد من النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق اختبار ديكي فلر المعدل (ADF) تم إجراء اختبار فيليبس وبيرون (P.P) الذي أوضحت نتائجه أن جميع متغيرات الدراسة لم تكن ساكنة في المستوى، ولكنها استقرت عند الفرق الأول، عدا متغير معامل جيني (Gi) الذي استقر في المستوى.

اختبار"ARDL" لفحص ولتقدير العلاقة في المدى الطويل:

للتحقق من وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، تم تقدير المعادلة رقم (4) والتوصل إلى النتائج التالية:

$$\begin{aligned}\sum D(GDP) = & -17847.74_{(0.4240)} + 1.334836_{(0.0887)} \sum D(GDP)_{-2} \\ & + 2.359670_{(0.0062)} \sum D(GDP)_{-3} + 62701.88_{(0.6027)} \\ & \sum D(GI)_{-2} - 12044.22_{(0.5798)} \sum D(GI)_{-3} - \\ & 1.600896_{(0.1910)} \sum D(TC)_{-2} - 3.301166_{(0.0865)} \\ & \sum D(TC)_{-3} - 1.516582_{(0.4136)} + \sum D(S)_{-2} - \\ & 0.674738_{(0.6334)} \sum D(S)_{-3} + 0.268978_{(0.8227)} \\ & \sum D(TR)_{-2} - 1.842129_{(0.1371)} \sum D(TR)_{-3} - \\ & 0.111262_{(0.1914)} \sum D(P)_{-2} + 0.006616_{(0.9192)} \sum D(p)_{-3} \\ & - 0.591116_{(0.6156)} \sum D(TE)_{-2} + 0.841286_{(0.5675)} \\ & \sum D(TE)_{-3} - 1.011253_{(0.2008)} \sum GDP_{-1} - \\ & 459234.7_{(0.0336)} \sum GI_{-1} - 0.267840_{(0.8546)} \sum TC_{-1} + \\ & 4.107864_{(0.0481)} \sum S_{-1} + 0.349765_{(0.6936)} \sum TR_{-1} + \\ & 0.009264_{(0.0794)} \sum P_{-1} - 1.270257_{(0.1061)} \sum TE_{-1}\end{aligned} \quad (4)$$

وبإجراء اختبار "Wald Test" تم الحصول على القيمة المحسوبة لإحصائية "F" وبفحص هذه القيمة تبين أنها تساوي 4.653 وهي أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى المناظرة لها والتي تساوي 3.61، مما يعني وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة. وللتحقق من جودة نتائج تقدير النموذج، ينبغي التأكد من

أن النموذج المقدر لا يعاني من مشاكل القياس المتمثلة في: مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم الاستقرار الهيكلي، وذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

1- اختبار استقرار النموذج "Stability Test": بغية التثبت من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، تم إجراء اختبار الاستقرار للنموذج المقدر. وذلك عن طريق استخدام المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) التي أشارت نتائجه الموضح في الشكل رقم (2) إلى أن المعاملات المقدرة في المعادلة رقم (4) مستقرة هيكلياً عبر الفترة موضوع الدراسة. ويبين الشكل (2) اختبار الاستقرار"Stability Test" للدالة في المدى الطويل.

الشكل رقم (2) يوضح اختبار لاستقر"Stability" للدالة في المدى الطويل

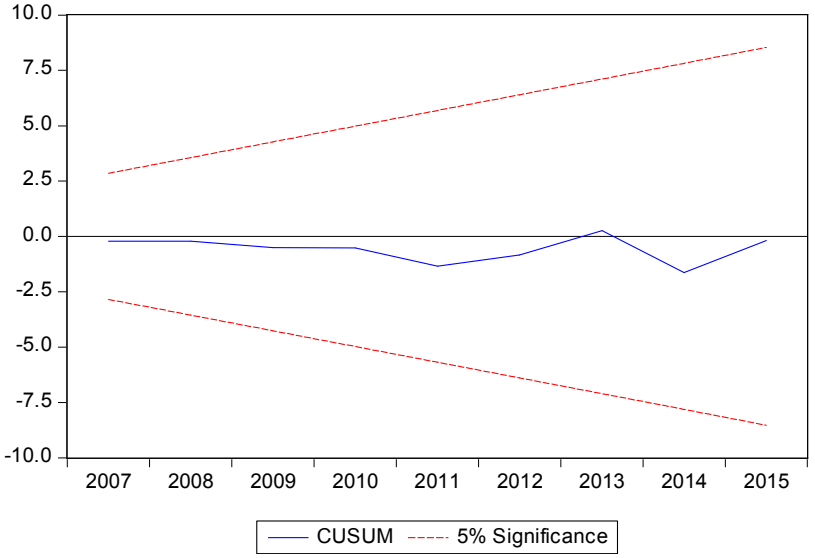

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: تم إجراء اختبار "BG-LM" وأظهرت نتائج الاختبار أن النموذج القياسي المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (3).

الجدول (3) يوضح نتائج اختبار "BG-LM" بالمدى الطويل

Residual Diagnostic Test	Obs. R-squared	Prob. Chi-Square	Result
Breusch – Godfrey Serial Correlation LM	3.866447	0.1447	No

اختبار"ARDL" لتقدير العلاقة في المدى القصير:

من خلال تقدير المعادلة رقم (5) تم الحصول على تقدير معلمات النمـــوذج في المدى القصير وكانت نتائج التقدير كما يلي:

$$\begin{aligned}\sum D(GDP) = & -1639.106_{(0.8391)} + 2.298770_{(0.0010)} \sum D(GDP)_{-2} \\ & + 3.533567_{(0.0000)} \sum D(GDP)_{-3} + 224807.3_{(0.0061)} \\ & \sum D(GI)_{-2} - 26182.07_{(0.3179)} \sum D(GI)_{-3} - \quad (5) \\ & 2.689326_{(0.1050)} \sum D(TC)_{-2} - 1.719234_{(0.3723)} \\ & \sum D(TC)_{-3} - 0.384837_{(0.7095)} + \sum D(S)_{-2} - \\ & 2.882679_{(0.0047)} \sum D(S)_{-3} + 1.508801_{(0.0907)} \\ & \sum D(TR)_{-2} - 3.151653_{(0.0012)} \sum D(TR)_{-3} - \\ & 0.109018_{(0.0369)} \sum D(P)_{-2} + 0.116163_{(0.1941)} \sum D(p)_{-3} \\ & - 0.720984_{(0.2031)} \sum D(TE)_{-2} + 0.705527_{(0.5587)} \\ & \sum D(TE)_{-3} - 3.12E+16_{(0.5155)} ETC_{-1}\end{aligned}$$

ولكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير في تفسير نموذج المدى القصير، فـــإن ذلك يستلزم إجراء بعض الاختبارات التشخيصية، المتمثلـــة فـــي اختبـــار دايربـــون ووتسون(D.W) والتي ظهرت قيمته تساوي "D.W Test= 2.173". مما يعني أن النموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتبـــاط الـــذاتي. واختبـــار "Breusch-Godfrey Serial" التي بينت نتائجه أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الـــذاتي مـــابين البواقي، حيث كانت قيمة "F-Statistic=1.258065" بمستوى دلالة محـــسوب "P-Value= 0.3166". كذلك اختبار استقرار النموذج (Stability Test) التي أشارت نتائجه إلى أن المعاملات المقدرة في المعادلة رقم (5) مستقرة هيكليـــاً عبـــر الفتـــرة

موضع الدراسة، ويوضح الشكل (3) اختبار الاستقرار (Stability Test) للنمـــوذج في المدى القصير.

الشكل رقم(3) يوضح اختبار لاستقر"Stability" للدالة في المدى القصير

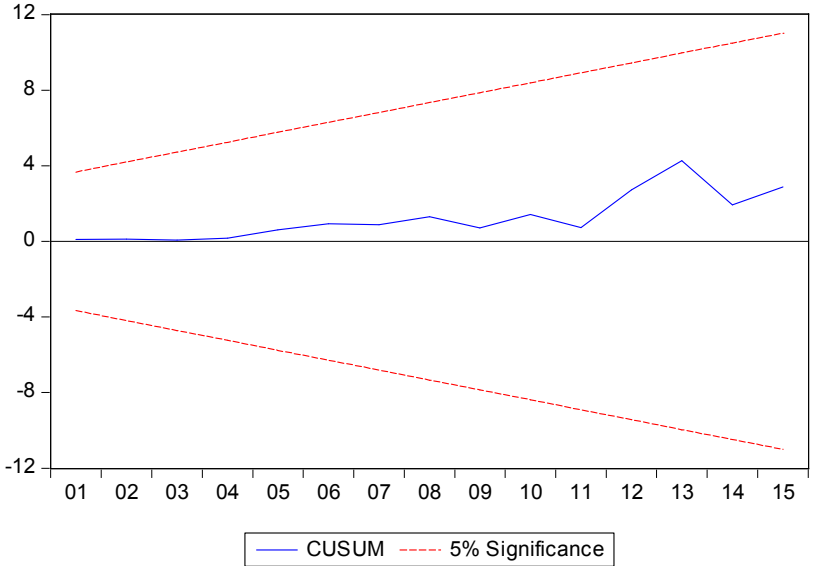

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:

تم إجراء اختبار "BG-LM" وأظهرت نتائج الاختبار أن النموذج القياســـي المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (4).

الجدول (4) يوضح نتائج اختبار "BG-LM" بالمدى القصير

Residual Diagnostic Test	Obs. R-squared	Prob. Chi-Square	Result
Breusch – Godfrey Serial Correlation LM	5.027030	0.0810	No

النتائـــج:

1- أظهرت نتائج التحليل عدم انطباق فرضية "Kuznets" في شكل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا ومعامل "Gini" بالاقتصاد الليبي. وظهرت قيمة متوسط معامل "Gini" تساوي 0.031، وهذه النتيجة تشير إلى عدم وجود تفاوت في الدخل بالاقتصاد، وتعد النتيجة منطقية في اقتصاد يعتمد أجور أفرادها على التمويل من مصدر ريعي، وتنظمها قوانين أجور واحدة، وبشكل عام لا تفاوت بينها باستثناء بعض الفئات وخاصة في السنوات الخمس الأخيرة.

2- كشفت نتائج التقدير في المدى الطويل عن وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل.

3- أفصحت نتائج تقدير المدى القصير عن وجود أثر موجب وذو أهمية إحصائية للناتج المحلي الإجمالي للسنتين السابقتين والسنوات الثلاث السابقة على الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية، كما أشارت نتائج التقدير أيضاً إلى قدرة الفرقين الثاني والثالث للناتج المحلي الإجمالي للسنوات السابقة على شرح التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.

4- أسفرت نتائج تقدير المدى القصير أيضاً عن وجود أثر موجب وذو أهمية إحصائية لمعامل جيني للسنتين السابقتين على الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية، كذلك أوضحت نتائج التقدير أن الفرق الثاني والفرق الثالث مجتمعين لمعامل معامل جيني للسنوات السابقة، لهما القدرة على تفسير التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي.

5- كما أشارت نتائج التقدير في المدى القصير إلى أن متغير إجمالي الاستهلاك النهائي، قد أظهر عدم وجود أثر للسنتين السابقتين وللسنوات الثلاث السابقة على

الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية، وقد بين التحليل أيضاً غياب قدرة الفرقين الثاني والثالث مجتمعين لمتغير إجمالي الاستهلاك النهائي للسنوات السابقة على تفسير التغيرات التي تحدث في متغير الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.

6- أفادت نتائج التقدير في المدى القصير أيضاً أن متغير التكوين الرأسمالي للسنتين السابقتين لا يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية. في حين أظهر التقدير وجود أثراً سالباً وذو دلالة إحصائية لمتغير التكوين الرأسمالي للسنوات الثلاثة السابقة، كما بينت النتائج قدرة الفرقين الثاني والثالث مجتمعين لمتغير التكوين الرأسمالي للسنوات السابقة على شرح التغيرات التي تحصل في متغير الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.

7- أثبتت نتائج التقدير وجود أثراً سالباً مقبول من الناحية الإحصائية لمعامل الإيرادات العامة للدولة للسنتين السابقتين وللسنوات الثلاثة السابقة على متغير الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية. كما أشارت نتائج التحليل إلى أن الفرقين الثاني والثالث مجتمعين لمتغير الإيرادات العامة للدولة للسنوات السابقة لهما القدرة على تفسير التغيرات التي تحدث في متغير الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.

8- أشارت نتائج التحليل في المدى القصير إلى وجود تأثير سلبي وذو أهمية من الناحية الإحصائية لمتغير إجمالي عدد السكان للسنتين السابقتين على الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية. بينما لا يوجد أثر لإجمالي عدد السكان للسنوات الثلاثة السابقة على الناتج المحلي الإجمالي. كما أفادت نتائج التحليل أيضاً بأن الفرقين الثاني والثالث مجتمعين لمتغير إجمالي عدد السكان للسنوات السابقة ليس بمقدورهما شرح التغيرات التي تحصل في متغير الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.

9- كما كشفت نتائج التقدير أيضاً عن عدم وجود أثر ذو أهمية إحصائية للسنتين السابقتين والسنوات الثلاثة السابقة لمتغير الإنفاق العام للدولة على الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية، كما بينت أيضاً النتائج عدم قدرة الفرقين الثاني والثالث مجتمعين لمتغير الإنفاق العام للدولة للسنوات السابقة على تفسير التغيرات التي تحدث في متغير الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.

التوصيات:

1- إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل، والتوسع في استخدام أساليب القياس الحديثة قصد التحقق من طبيعة هذه العلاقة والتنبؤ بآثارها المستقبلية.

2- تفتح هذه الدراسة آفاق واسعة في مجال البحث العلمي من خلال دراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع كدراسة أثر التضخم على عدالة توزيع الدخول، والعلاقة بين التضخم والنمو وتوزيع الدخل.

المراجع

المراجع العربية:

1- أمينة أحمد عزالدين، (1983)، "النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في مصر في الفترة 1970-1987"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، مصر، أطروحة دكتوراه.

2- حجازي عبدالحميد الجزار، (2013)، "العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت"، مجلة بحوث عربية اقتصادية، لبنان، بيروت، العددان (63-64)، ص ص 116-130.

3- دوخي عبدالرحيم الحنيطي، (2005)، "عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة: دراسة ميدانية للمناطق النائية من إقليم جنوب الأردن"، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الزراعية، المجلد (17). الجزء(2). ص ص 161-205.

4- دوخي عبدالرحيم الحنيطي، (2005)، "عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة: دراسة ميدانية للمناطق النائية من إقليم جنوب الأردن"، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الزراعية، المجلد (17)، العدد (2)، ص ص 161-205.

5- زينب توفيق السيد، (2015)، "عدالة توزيع الدخول والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجاً"، بحوث عربية اقتصادية، بيروت، لبنان، العددان (69-70) ص ص 8-35.

6- سجيع هاني الغفير، (2002)، "العلاقة بين دور القطاع العام في الاقتصاد العراقي ودرجة التعاون في توزيع الدخل"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد (1).

7- كبداني سيدي أحمد، (2013)، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ص ص 1-377.

8- محمد عطوة يوسف، (2012)، "تطور مقياس معامل جيني كمؤشر تحليلي لاتجاهات سياسة النمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد المصري"، المجلة المصرية للتخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، العدد (1).

9- نانسي بيردسال، (1997)، "عدم المساواة وتراكم رأس المال البشري في أمريكا اللاتينية مع بعض الدروس المستفادة لمصر"، ترجمة سمير كريم، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر.

10- هناء خير الدين وهبة الليثي، (2006)، "العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر.

11- إبراهيم العيسوي، (1993)، "التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في سياث النمو الاقتصادي في مصر 1952-1976"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة.

12- أحمد مصطفى البطران، (2013)، "العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 1980-2010"، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، فلسطين.

13- رضا صاحب أبو حامد، (2003)، "توزيع الدخل والنمو الاقتصاد في الدول النامية"، دراسات إسلامية معاصرة، جامعة كربلاء، كلية العلوم الإسلامية، العراق، العدد(1)، ص ص 1-20.

14- عبدالغني المشهداني، (2002)، "القياس الاقتصادي لأثر التفاوت في توزيع الدخول على النمو الاقتصادي في الجزائر حلال الفترة 1974-1994"، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق، العدد (68).

15- فرامسو بورجونيون، (2005)، "العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر: مع تعليق عن مصر 1990/1991-2004/2005"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر.

المراجع الأجنبية:

1- Ahluwalia, M. (1976), "Income Distribution and Development: Some Stylized Facts", American Economic Review 66(2), pp. 128-135.

2- Amparo Castelló-Climent, (2007), "Inequality and Growth in Advanced Economies: An Empirical Investigation", Institute of International Economics University of Valencia, pp.127.

3- Been-Lon Chen& Jang-Ting Guo, (2005), "Income Inequality and Economic Growth: A Simple Theoretical Synthesis", ANNALS OF ECONOMICS AND FINANCE, Vol.(6). Pp.319–329.

4- Camila Matins-Bekat& Kishore G. Kulkarni, (2008), "INCOME DISTRIBUTION AND ECONOMIC GROWTH: THE CASE OF BRAZIL", Journal of Developing Areas, Tennessee State University, College of Business,pp. 341-351.

5- Campano, F. and Salvatore, D. (1988), "Economic Development, Income Distribution and the Kuznets Hypothesis", Journal of Policy Modelling, 10, 265- 280.

6- Delbianco, F., Dabús, C., & Caraballo, M. A., (2014), "Income inequality and economic growth: new evidence from latin America", Cuadernos de Economía, Vol.(33), No.(63). Pp.381-398.

7- Donghyun Park and Kwanho Shin, (2015), "Economic Growth, Financial Development, and Income Inequality", ADB Economics Working Paper Series, ASIAN DEVELOPMENT BANK,No. (441). Pp.1-31.

8- George Clarke, (1995), "More Evidence on Income Distribution and Growth", Journal of Development Economics, Vol.(47), pp.

9- HAFEEZ UR REHMAN, SAJAWAL KHAN and IMTIAZ AHMED, (2008), "INCOME DISTRIBUTION, GROWTH AND FINANCIAL DEVELOPMENT A Cross Countries Analysis", Pakistan Economic and Social Review Vol.(46), No. (1). pp. 1-16.

10- Inyong Shin, (2008), "Income Inequality and Economic Growth", Munich Personal RePEc Archive (MPRA), Department of Economics, Asia University, pp.1-30.

11- James K. Galbraith and HyunsubKum, (2002), "Inequality and Economic Growth: Data Comparisons and Econometric Tests", LBJ School of Public Affairs, The University of Texas Inequality Project, UTIP Working Paper No.(21). Pp.1-19.

12- John Luke Gallup, Steven Radelet, &Andrew Warner, (1998), "Economic Growth and the Income of the Poor", Harvard Institute for International Development, pp.1-31.

13- Karen Davtyan, (2014), “Interrelation among Economic Growth, Income Inequality, and Fiscal Performance: Evidence from Anglo-Saxon Countries”, Interrelation among Economic Growth, Income Inequality, and Fiscal Performance: Evidence from Anglo-Saxon Countries, Working Paper no.(5), pp. 1-45.

14- Klaus Grundler and Philipp Scheuermeyer, (2014), “Income Inequality, Economic Growth, and the E_ect of Redistribution”, Department of Economics, University of W urzburg, pp. 1-48.

15- Kuzents. S., (1963), “Quantitative aspects the economic growth of nations: distribution of income by size”, Economic development and culture and change, The University of Chicago Press,Vol.(XI), No.(2). Pp. 1-81.

16- KwabenaGyimah-Brempong, (2002),"Corruption, economic growth, and income inequality in Africa", Economics of governance, Vol.(3), pp.183-209.

17- Malek El Weriemmi, (2014), “The Relationship Between Economic Growth and Income Inequality”, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. (4). No. (1). pp.135-143.

18- Masako Oyama, (2014), " NEW EVIDENCE ON INCOME DISTRIBUTION AND ECONOMIC GROWTH IN JAPAN", The Institute of Social and Economic Research Osaka University, Japan, Discussion Paper No. (917). Pp.1-24.

19- MichałBrzeziński, (2013), "Income polarization and economic growth", NATIONAL BANK OF POLAND, WORKING PAPER No. (147), pp. 1-40.

20- Minghai Zhou, Wen Xiao, and Xianguo Yao, (2009), "Unbalanced Economic Growth and Uneven National Income Distribution: Evidence from China", Zhejiang University, Zhejiang, China, pp.1-40.

21- Mohsen Mehrara&MojtabaMohammadian, (2015), "Does economic growth reduce income inequality in Iran? WALS approach", International Letters of Social and Humanistic Sciences Vol.(45). pp 73-78.

22- MontekAhlumalia, (1976), "Income Distribution and Development some Stylized Facts", American Economic Review.

23- MthuliNcube, John C. Anyanwu and KjellHausken, (2013), "Inequality, Economic Growth, and Poverty in the Middle East and North Africa (MENA)" Development Research Department, Africa devolvement bank grop, Working Paper No.(195), pp.1-28.

24- NasfiFkiliWahiba&Malek El Weriemmi, (2014), "The Relationship Between Economic Growth and Income Inequality", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. (4). No. (1). pp.135-143.

25- Octavian Ngaramb6, Stephan J. Goetz, and David L. Debertin, (1998), "Regional Economic Growth and Income Distribution: County-Level Evidence from the U.S. South", Journal of Agricultural and Applied Economics, pp.325-337.

26- Philip Nel, (2003), "Income inequality, economic growth, and political instability in sub-Saharan Africa", J. of Modern African Studies, Vol.(41), No.(4). Pp.611-639.

27- Rafael Gomez, & David K. Foot, (2001), "Age Structure, Income Distribution And Economic Growth", Canadian Economics Association Meetings, McGill University, Montreal, pp.1-31.

28- Sarah Voitchovsky, (2003), "Does the Profile of Income Inequality Matter for Economic Growth?", Luxembourg Income Study, Department of Economics University of Oxford Working Paper No. (354), pp. 1-32.

29- ShataksheeDhongde, (2004), "Measuring the Impact of Growth and Income Distribution on Poverty in India", University of California,USA, pp. 1-30.

30- Siddhartha Biswas Indraneel Chakraborty Rong Hai, (2015), "Income Inequality, Tax Policy, and Economic Growth", Center for the Economics of Human Development, University of Chicago, pp.1-65.

31- Stefan H. Thewissen, (2012), "Is it the income distribution or redistribution that affects growth?", Leiden Law School, Leiden University, Department of Economics Research Memorandum, pp. 1-30.

32- SutirthaBagchi, &Jan Svejnar, (2013), "Does Wealth Inequality Matter for Growth? The Effect of Billionaire Wealth, Income Distribution, and Poverty", Institute for the Study of Labor, IZA Discussion Paper No. (7733). Pp.1-45.

33- TuomasMalinen, (2007), "A Comment on the Relationship between Inequality and Grows", University of Helsinki and HECER, Discussion Paper no. (193), pp.

34- Ugo Panizza, (1999), "Income inquality and economic growth evdince from American data", Inter-American Development Bank, pp.1-31.

35- World Bank, (2000), "World Development report 2000-2001", Attacking poverty, Washington, DC, USA.

36- Xiaogang Wu&Jun Li, (2013), "Economic Growth, Income Inequality and Subjective Well-being: Evidence from China", Population studies center (PSC), Institute for social research, University of Michigan, pp.1-28.

37- Adeiman O. f Morris. C. (1971), "An Anatomy of income Distribution in Developing Nations –A summary of Findings", Mimeo International Banks for Reconstruction & Development, Washington, D.C, 1971. P12.

38- Amina Tabassum, (2004), "Economic Growth and Income Inequality Relationship: Role of Credit Market Imperfection", Department of Economics, Quaid-i-Azam University, Islamabad, pp. 2-22.

39- César Calderón and Luis Servén, (2005), "The Effects of Infrastructure Development on Growth and Income Distribution ", Calderón: Central Bank of Chile, Economic Research Division, pp.1-43.

40- Cingano, F. (2014), "Trends in Income Inequality and its Impact on Economic Growth", OECD Social, Employment andMigration Working Papers, No. (163).Pp.1-65.

41- Fuad Hasanov& Oded Izraelim, (2011), "INCOME INEQUALITY, ECONOMIC GROWTH, AND THE DISTRIBUTION OF INCOME GAINS: EVIDENCE FROM THE U.S. STATES", JOURNAL OF REGIONAL SCIENCE, VOL. (51), NO. (3), pp. 518–539.

42- Ho-Yin Yue, Hang Seng Management College, &Shatin, Hong Kong, (2011), "INCOME INEQUALITY, ECONOMIC GROWTH AND INFLATION: A STUDY ON KOREA", J. Eco. Res., Vol.(2). No.(5). Pp. 14-21.

43- Hyuntak Lee, Student, M.A., (2008), "The relationship between income inequality and economic growth in OECD countries, including South Korea", School of Arts and Sciencesof Georgetown University, master thesis, pp.1-72.

44- Pauket, F., (1973), "lncome Distribution at Different levels of Development, A surrey of Evidence", International Labour Review, vol.(108).

45- Saith, A., (1983), "Development and distribution: A critique of the cross-country U hypothesis" Journal of Development Economics 13:367-382.

46- Stephen Knowles, (2001), "Inequality and Economic Growth: The Empirical Relationship Reconsidered in the Light of Comparable Data", Centre for Research in Economic Development and International Trade,

University of Nottingham, CREDIT Research Paper, No.(01/03). pp. 1-46.

47- Xiaochuan Xi, (2005), "A Study on China's Income Inequality and the Relationship with Economic Growth", Department of Economics and Social Sciences, Dalarna University, D-Level Thesis for Master Degree, pp.1-35.

48- Ye Tian, (2012), "The Effect of Income Inequality on Economic Growth in China", Economics & Business Journa- Inquiries & Perspectives l, Vol.(4). No.(1). Pp.150-157.